

## مبادئ الجنايات الإسلامية وتطبيقها في السياق الإندونيسي

مخرص مناجة

جامعة سونن كالجاكا الإسلامية الحكومية - يوغياكرتا

**Abstract:** The issue of Islamic criminal law and its application has become a somewhat heated issue in Indonesia since the very advent of this nation. The political and academic circles are among those who have intensively been involved in debating this problem. The intensity of the debate is due to the fact that the issue is closely related not only to the social construct of the society but also with the very nature of the national law. Speaking of Islamic law in other words, would put a lot of question on how it fits into the national law. This paper deals with this complexity by looking at the Islamic law both as a pure theory and as a formal law that may be applied in certain context. As a pure theory, the Islamic law is dealt with here as vision and idea concerning the attitude of human being in a given society, while as an applied cannon the Islamic law is believed to have the practical dimension that may be applied in a particular situation. The fact that Islamic law has a practical dimension -this paper argues- implies that *Shari'ah* is none other than the product of social dynamics. And this would further mean that the intellectual exercise to draw legal dictum must take into account the human interest (*maslahah*) on the one hand, and the dialectic between text and context on the other.

**Keywords:** Crimes, Islamic criminal law, *shari'ah*.

تمهيد

أصبحت المحاولة على وضع الشريعة الإسلامية موضع القانون الرسمي دراسة متواصلة متعبة حيث بدأت من قبل إقامة الجمهورية الإندونيسية. صدر

النفاش فيها سنة 1940 م حينما جرى الإختلاف بين سوكارنو (بوصفه تابعا للنظام الوطني العلماني) و محمد نثير (بوصفه تابعا للنظام الوطني الإسلامي).<sup>1</sup> وكان الإختلاف فى الحقيقة تأصل من الجدل بين مفهوم الشعبية الجاوية (التي رأت أنه يجب التفريق بين السياسة والدين) وبين الشركة الإسلامية (الحركة التابعة لمفهوم الإسلام الوطني) سنة 1918. ولم يزل الجدل مستمرا إلى اليوم الحاضر إذ صدرت الإرادة بتطبيق الشريعة الإسلامية رسميا فى دولة والإرادة بتطبيقها جوهريا يعنى بطريقة تثبيت القيم الإسلامية.<sup>2</sup> ولهذا يساق الكفاح إلى تطبيق النواحي الجوهرية من الشريعة الإسلامية وليس إلى وضعها رمزا رسميا.<sup>3</sup>

والنظرية وراء هذه الفكرة هي أن الإسلام، بوصفه دينا تحتوي تعاليمه على المبادئ الأساسية للحياة منها الأمور السياسية والدولية، لم يعين منذ أول صدره قاعدة صريحة فى شكل الدولة ومفهوم إقامة الشريعة الإسلامية فيها. هنا حدثت أنواع التفاسير والمحاولات فى سبيل تحقيقها.

إن ما سعى إليه المجتهدون من صياغة تحويل الجنائيات الإسلامية لأجل استنباط الحكم وإيجاده شيء ثمين يجب الإعتبار بأنه نقطة الإنطلاق للحصول على غرض قصوى، ولا ينبغي الإعتبار بأنه شيء جامد لا يمكن تطويره.

<sup>1</sup> رأى سوكارنو أنه يجب التفريق بين الدولة والدين لأجل تقدم البلد، بينما كان محمد نثير يرى أنه يجب تحقيق الإرتباط الوثيق بين الدين والدولة حيث تهتم الدولة بتدبير الأمور الدينية وتجري حكومة الدولة على الشرائع الدينية. أنظر Moh Mahfud MD, *Hukum dan Pilar-pilar Demokrasi*, (Yogyakarta: Gama Media, 1999) ، ص. 55.

<sup>2</sup> Monouchehr Paydar, *Aspects of Islamic State Religious Norms and Political Realities* (Yogyakarta: Fajar Pustaka Baru, 2003), p. 7.

<sup>3</sup> Moh. Mahfud, *Perdebatan Hukum Tata Negara Pasca Amandemen Konstitusi*, (Jakarta: LP3ES, 2007), p. 244.

فالإجتهد يسير مع مسيرة تطور الحياة وحقيقته،<sup>4</sup> ولهذا يحتاج الناس إلى نوع مستجيب من الإجتهد لأن الحوادث لا تنتهي والنصوص تنتهي. والمحاولة على تحويل الجنائيات الإسلامية في سبيل تجديد القانون الجنائي صورة من تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.<sup>5</sup> هناك الإعتبار بأن الجنائيات الإسلامية نتيجة من القواعد الفقهية التي فاتها الزمان ولا تؤوي حضا للفلسفة الإنسانية، بل هناك بعض المستشرقين الذين يرون أن الجنائيات الإسلامية قانون شديد وعنيف وساذج يقدم في سبيل أخذ الثأر.<sup>6</sup> وصدرت هذه الإبتطاعة لأنهم نظروا إلى الجنائيات الإسلامية نظرا جزئيا. بخلاف ذلك أن هناك كثير من الأذكياء المهذبين الذين يدرسون في مجال القانون (الإسلامي) يهتمون بالجنائيات الإسلامية وبحلولونها ويسهمون أفكارهم فيها لأجل تطوير القانون الوطني الإندونيسي.

<sup>4</sup> Yudian Wahyudi, *Is Islamic Law Secular?: A Critical Study of Hasan Hanafi's Legal Philosophy* (Yogyakarta: Nawesea, 2005), p. 32.

<sup>5</sup> Makhrus Munajat, *Dekonstruksi Hukum Pidana Islam* (Yogyakarta: Logung Pustaka, 2004), p. 5.

<sup>6</sup> يشبه تعريف الجناية عند آراء بعض الفقهاء بالجريمة. والجناية لغة من جنى بمعنى قطف أو ارتكب ذنبا، (Munawir, 1988)، ص. 233. رأى عبد القادر عودة أن الجناية هي ما نهت عنه الشريعة الإسلامية من الأعمال التي تهدد سلامة النفس أو المال أو غيره. وإما الماوردي فيرى أن الجريمة تحتوي على معنى النواهي الشرعية التي أعد الله لمتجاوزيها حدا أو تعذيرا. وعزف السيد سابق أن الجناية هي كل عمل تنهى الشريعة الإسلامية عن القيام به. والأعمال المنهية هي كل عمل متى قام به أحد يؤدي إلى ضرر وفساد ظاهر في الدين والنفس والعقل والقيمة والمال. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، (بيروت : دار الفكر، 1963)، 1 : 63 ؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، (مصر : مصطفى الباب الحلبي وأولاده، 1973)، ص. 219 ؛ الجرجاني، التعريفات، (مصر : شركة مكتبة مصطفى الباب الحلبي وأولاده، 1938)، ص. 70 ؛ السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، (بيروت : دار الفكر، 1992)، ص. 427 ؛ Ahmad Hanafi, *Asas-asas Hukum Pidana Islam*, (Jakarta: Bulan Bintang, 1976)، ص. 1.

هذا وقد اقترح عدد من المفكرين المسلمين الإندونيسيين نمط القانون الإسلامي للجمهورية الإندونيسية مثل محمد حسبي الصديقي الذي قدّم رأيه في "الفقه الإندونيسي"،<sup>7</sup> وهانترين الذي أصدر نظريته في "المذهب الإندونيسي"،<sup>8</sup> ومنور شذالي الذي ألقى رأيه في "الوضع السياقي للشريعة الإسلامية في إندونيسيا"،<sup>9</sup> وأحمد قدرى عزيزي الذي اقترح في "وضع الشريعة الإسلامية موضع القانون الوطني في إندونيسيا"،<sup>10</sup> ومحمد محفوظ الذي أوضح سعيه إلى "الشريعة الإسلامية المؤسسة على المبادئ الخمسة 'بنتشاسيلا'".<sup>11</sup> والكاتب نفسه له رأي في "الجنايات الإسلامية في السياق الإندونيسي". فالآراء المذكورة عبارة عن السعي إلى الإسهام التام في تكوين القانون الوطني العام في جميع شؤون الحياة.

ولا يزال الجدل في تطبيق الجنايات الإسلامية بإندونيسيا جارياً إلى اليوم ويأتي بمختلف المشكلات، منها تنوع الأفكار والنظرات من المنظمات الإسلامية الاجتماعية في مواجهة طريقة تطبيق الجنايات الإسلامية بهذه الجمهورية.<sup>12</sup> والسؤال الذي ظهر بين المفكرين هو ما هو النمط والشكل من تطبيق الجنايات

<sup>7</sup> T.M. Hasbi Ash-Shiddieqy, *Syari'at Islam Menjawab Tantangan Zaman* (Jakarta: Bulan Bintang, 1966), p. 43.

<sup>8</sup> Hazairin, *Tujuh Serangkai tentang Hukum* (Jakarta: Bina Aksara, 1981), p. 153.

<sup>9</sup> Munawir Sjadzali, *Polemik Reaktulisasi Ajaran Islam* (Jakarta: Pustaka Panjimas, 1988), p. 5.

<sup>10</sup> A.Qodri Azizy, *Hukum Nasional: Eklektisisme Hukum Islam dan Hukum Umum* (Jakarta: Penerbit Teraju, 2004), p. 298.

<sup>11</sup> Mahfud, *Perdebatan Hukum*, pp. 242–244.

<sup>12</sup> Nurkholis Setiawan, et. al., "Kontribusi Hukum Pidana Islam dalam Pembentukan Hukum Nasional; Penelusuran, Pemetaan, dan Pengujian Respon serta Pemikiran Majelis Mujahidin Indonesia (MMI), Hizbut Tahrir Indonesia (HTI), Front Pembela Islam (FPI), Majelis Ulama Indonesia (MUI), Muhammadiyah, Nahdlatul Ulama (NU), Persatuan Islam (Persis), Jaringan Islam Liberal (JIL), dan Kelompok Post-Tradisional terhadap RUU KUHP Tahun 2004]" (Jakarta: LIPI, 2006), p. 74.

الإسلامية على جميع الأفراد المواطنين بلا تفریق بین القبائل والأعراف والثقافات والأديان. والمسألة الأساسية التي لا بد من إجابتها فوراً هي كيف يمكن للجنايات الإسلامية أن تسهم إسهاماً تاماً في بناء القانون الجنائي الوطني وتكوينه.

### تحويل مبادئ الجنايات الإسلامية

يراد بتحويل الجنايات الإسلامية تطبيقها حسب الواقع المتغير. وقد حدث أن تحويل الجنايات الإسلامية من سبب الترابط بين الأحكام الأصلية التي تحتوي على النهي عن ارتكاب الشر وبين الأحكام المؤيدة التي تشمل على العقوبات لمن جاوز الأحكام الأصلية، وهذا مطابق بمقاصد الشريعة. يتضمن تحويل الجنايات الإسلامية على ثلاثة تعاريف لا يمكن تفصيل واحد منها عن الآخر، وهي: أولاً، كل شيء يتغير مع التجديد حيث سبق وجوده أو الإختبار به. ثانياً، كل شيء جرى عليه التجديد حيث قد فاته الزمان ولم يعد يكون مناسباً للوقت الحاضر. ثالثاً، كل شيء تحقق عليه التجديد ويساق تحويله إلى إبداع حديث.<sup>13</sup>

دائماً ما يظهر أن التغيير الأساسي في حياة الناس حسب تطور الزمان يتطلب التجديد والإصلاح وإعادة البناء من صياغة الحكم. وإن لم يكن التجديد والإصلاح فيه لم يقدر الحكم على تحقيق المصلحة في حياة الناس، بل سوف يعوق تقدم الأمة. والسؤال الذي يبدو الآن ما هي الطريقة لإثبات التحويل بلا تجاوز الحدود من الله.<sup>14</sup> لا بد للمحاولة على فهم التعاليم الشرعية أن تشمل على نمطين من المقاربة.<sup>15</sup> أولاً، المقاربة التعليمية المعيارية، بمعنى فهم التعاليم الشرعية الإسلامية التي تتعلق بالنصوص الدينية من الله حيث أصبحت اعتقاداً مقدساً وفائقاً يتمسك

<sup>13</sup> Rifyal Ka'bah and Bustami Sa'id, *Reaktualisasi Ajaran Islam; Pembaharuan Agama Visi Modernis dan Pembaharuan Agama Visi Salaf* (Jakarta: Minaret, 1987), p. 52.

<sup>14</sup> Akhmad Minhaji, "Tradisi Ishlah dan Tajdid dalam Hukum Islam" *Jurnal Profetika*, pp. 246-247.

<sup>15</sup> نفس المرجع، ص. 248.

بها الناس في حياتهم. وكان فهم النص يؤثر عليه كثير من العوامل تعريفا لغويا كان أو سياقاً اجتماعياً. ولهذا صارت الدراسة في هرمينبيطيقية الحكم أمراً مهما لأنها لم تكن مقدرة حق التقدير في فهم الأحكام التقليدية.<sup>16</sup>

ثانياً، المقارنة التجريبية الإستقرائية، بمعنى فهم القرآن والسنة بطريقة نسبية غير مطلقة حسب نسبية أحوال الناس.<sup>17</sup> ومن الجدير أن يؤكد هنا أن نتيجة استنباط الحكم من عملية الإجتهد عن طريق المنطق نسبية ومرنة حتى تقدر على اتباع تطور الأمة وتغيرها بلا أن تخرج عن المبادئ الأساسية المقررة. فنمط المقارنة التجريبية التاريخية الإستقرائية التي بنيت على أساس المنطق الجدلي مناسب بنمط الدراسة العلمية المعروفة في الغرب بمصطلح المقارنة العلمية على أساس أن ذلك سيأتي بنتيجة نسبية.

إن النمطين المذكورين، معيارياً كان أو تجريبياً، لهما أثر كبير على نظريات الإجتهد المتطورة طول هذه الأوقات. ففي حين، قد يؤكد بعض المجتهدين على النمط الأول (المعياري) ولا يهتم كثيراً بالنمط الثاني (التجريبي) حتى لا تستطيع نتيجة الإجتهد أن تجيب مشكلات الناس واقعيًا. وفي حين آخر، قد يؤكد بعض المجتهدين على النمط الثاني (التجريبي) تحت هيمنة عقولهم فيستنبطون الحكم بطريقة المصلحة والإستحسان والقياس. وكثيراً ما يقع المجتهدون المؤكدون على النمط الثاني، بحجة الإستجابة على المشكلات الحقيقية ضمن المجتمع، في النمط العملي والمنفعي المتجاوز عن الحدود حتى تعتزل الأمة بعيداً عن قواعد النصوص الدينية.<sup>18</sup>

<sup>16</sup> نفس المرجع.

<sup>17</sup> Akh. Minhaji, "Perubahan Sosial dalam Perspektif Sejarah Hukum Islam; Kerangka Metodologi" *Jurnal Dinamika; Dialektika Peradaban Islama*, July (2003), pp. 20-21.

<sup>18</sup> Akh. Minhaji, "Tradisi Ijtihad dalam Islam, Dulu, Kini dan Masa Mendatang," *Jurnal Hukum*, June (2001), p. 15.

أما تطبيق الجنائيات الإسلامية فذلك يمكن أن يمر على ثلاث مراحل: فالمرحلة الأولى هي مرحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتسمى أيضا بدور التشريع. انطلقت الشريعة الإسلامية في هذا الدور من القرآن الكريم بوصفه وحيا من الله إلى رسوله، ومن السنة بوصفها حديث رسول الله. ولهذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يُعْتَبَرُ بأنه صاحب الشريعة ويستحق دورا كمفسر وحيد للنصوص الدينية. هنا أصبحت الشريعة مطابقة لمعنى الأحكام الدينية.

والمرحلة الثانية هي مرحلة الإجتهد حيث لم تعد الشريعة حكما مباشرا لجميع الأمور، وإنما تتغير وظيفته إلى أن تكون مصدرا للحكم. ففي هذه المرحلة يجب التفريق بين الشريعة وفهم الشريعة وتطبيق الحكم مؤسسا على فهم الشريعة.

ويسمى فهم الشريعة في التفكير الحكمي الإسلامي بمصطلح الفقه. أما تطبيق الفقه على أمور الحياة فهو منظور نسبي للإنسان إلى التعاليم الشرعية المطلقة، ويجدر أن يساق إلى مصطلح "تطبيق أحكام الفقه" ولا ينبغي أن يسمى بمصطلح "تطبيق الشريعة". ويقدم المصطلحان السابقان تعريفا أن الفقه إنتاج فكري من الإنسان فصار مؤقتا ومحليا وسياقيا. إن المحلية والسياقية في الأساس صفة رئيسية من الفقه تميّزه من الشريعة.

والمرحلة الثالثة هي دور التقنين، ويعني بهذا أن الشريعة الإسلامية أصبحت في هذه المرحلة قانونا. ولهذا أصبح تطبيق الشريعة الإسلامية في حد ذاتها هو تطبيق الاستنباطات الإجتهدية التي تتمثل في الأحكام الفقهية. هنا ظهر الفرق بين الشريعة والفقه والقانون. فالقانون هو أظهر النواحي في الوضع الرسمي من الشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية هي أوضح النواحي التعاليم الدينية من الله. ومتى ساقته الدولة الشريعة إلى الحكم الوطني صارت قانونا ظنيا في التطبيق.

ويمكن معرفة سياقية الجنائيات الإسلامية من وجود الأخذ بعين الاعتبار أن أداء عمل نوع من الجريمة التي تخسر المجتمع فرديا كان أو جماعة.

وحفظ الدين يعني نهى الفرد عن إفساد الدين أو تركه فتصلح العقوبة على من أهان ديناً أو اعتقاداً. وحفظ النفس يُلَمَح إلى تطبيق العقوبة لمن لا يحفظ النفس أو لا يحترمها. ولهذا نهى الفقه الإسلامي عن قتل النفس وجرح أعضاء الجسم. وقواعد حفظ النفس في الجنايات الإسلامية مبحوثة في باب جريمة القصاص والديات.<sup>19</sup>

أما حفظ النسل فيكون تطبيقه في النهي عن الزنا لأنه يؤدي إلى غموض النسب. وفي سبيل صيانة حرمة النسل نهت الجناية الإسلامية عن الزنا. وكذلك أن العمل الذي يسبب إلى ضياع الأموال أو فسادها منهي تماماً في الإسلام وسوف يواجه من قام به عقوبة صريحة. ولهذا صارت السرقة والغشوة والإختلاس والتطفيف أعمالاً منهيّة. صنفت الجناية الإسلامية تلك الأعمال إلى جناية السرقة والحراية والتعذير.

واعلم أن سياقية المبادئ للجنايات الإسلامية لا تخلو عن أمور الدراسة في المنهيات والعقوبات. يسمى النهي عن ارتكاب الجناية في الإسلام بمصطلح الأحكام الأصلية، وهي ما يظهر في شكل النواهي التي يجب لجميع أفراد المجتمع أن يطيعوها ويتمسكوا بها. ويقصد من وجود النواهي دفع المضرات عن الناس، غير أن الناس قد يميلون إلى إهمال النواهي إذا لم تثبت لها عقوبة معيّنة. ففي سبيل الوصول إلى مقاصد الشريعة يحتاج الناس إلى الأحكام المؤيدة لأجل إجبارهم في طاعة الأحكام الأصلية.<sup>20</sup> والأحكام المؤيدة تشمل على العقوبات التي يلزم تطبيقها على كل من لا يطيع الأحكام الأصلية.

<sup>19</sup> باب جريمة القصاص والديات هو ما يبحث عن الجناية التي تتعلق بارتكاب الذنب في قتل النفس أو جرح الأعضاء. والعقوبة على هذه هذا النوع من الجناية هي قصاص (تطبيق شبه المعاملة الجنائية على الجاني، مثال ذلك أن القتل بالقتل والعين بالعين والأنف بالأنف) أو دية (تعويض بمبلغ معيّن من الأموال عن طريق قرار القاضي)، الجرجاني، التعريفات، (بيروت : دار الفكر، بدون سنة)، ص. 354.

<sup>20</sup> Satria Effendi, "Kejahatan dalam Harta dalam Perspektif Hukum Islam" *Hukum*

ومن المعلوم أن تصرفات الناس تعد جريمة إذا توفرت شروطها وأركانها. وتنقسم أركان الجريمة إجمالاً إلى النوعين: الأركان العامة والأركان الخاصة. فالأركان العامة هي ما يجب عليها أن تكون معروفة بوضوح عند كل جريمة، وتتكون من ثلاثة أركان. *أولاً*، الركن الشرعي، وهو وجود القانون أو النص للحكم. وهذا يعني أن فعلاً لا يُعتبر بأنه جنائية ولا يصلح تطبيق العقوبة على فاعله إلا إذا ثبت وجود النص أو القانون الذي قرّر النهي عنه قبل أن يقوم أحد به. وهذا مطابق للقاعدتين الآتيتين من الفقه الإسلامي :

لَا يُمَكِّنُ عِنْتَارُ فِعْلًا أَوْ تَرَكَ جَرِيمَةً إِلَّا بِنَصِّ صَرِيحٍ يُحْرِمُ الْفِعْلَ أَوْ التَّرْكَ فَإِنْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ يُحْرِمُ الْفِعْلَ أَوْ التَّرْكَ فَلَا مَسْئُولِيَّةَ وَلَا عِقَابَ عَلَيَّ فَاعِلٍ أَوْ تَارِكٍ.<sup>21</sup>

لَا يُكَلِّفُ شَرْعًا إِلَّا مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى فَهْمِ دَلِيلِ التَّكْلِيفِ أَهْلًا لِمَا كُلُّ فَهْمٍ بِهِ وَلَا يُكَلِّفُ شَرْعًا إِلَّا بِفِعْلٍ مُمَكِّنٍ مَقْدُورٍ لِلْمُكَلَّفِ مَعْلُومٍ لَهُ عِلْمًا يَحْمِلُهُ عَلَى امْتِنَائِهِ.<sup>22</sup>

*ثانياً*، الركن المادي، ويراد به الفعل المقاوم ضد الحكم، ويعني الفعل الذي يؤدي إلى الجريمة إما بطريقة القيام به وإما بطريقة تركه. *ثالثاً*، الركن الأدبي، وهو أن يكون فاعل الجريمة بالغاً مكلفاً. وهذا يعني أنه يمكن تطلب المسؤولية من فاعل الجريمة لأنه يفهم الحكم. إضافة إلى الأركان الثلاثة المذكورة، هناك ركان خاصة تتعلق بنوع معين من أنواع الجرائم ويجب توفيرها عند جريمة معينة.<sup>23</sup>

إن تطبيق الجنائيات الإسلامية كثيراً ما يؤثر عليه تغيير الزمان والأوضاع الاجتماعية، ومثال ذلك ما جرى من تطبيق العقوبة على الزاني. كان في أول

*Pidana Islam di Indonesia: Peluang, Prospek dan Tantangan* (Jakarta: Pustaka Firdaus, 2001), ص. 111. مصطفى زرقاء، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، (دمشق: مطبعة طرفين، 1965)، الجزء الثاني، ص. 114.

<sup>21</sup> نفس المرجع.

<sup>22</sup> عبد القادر عودة، التشريع..... الجزء الأول، ص. 87.

<sup>23</sup> نفس المرجع ، ص. 110-111.

مسيرة التاريخ، تساق عقوبة الزاني إلى شكل الإيذاء والإهانة (كما ذكر في الآية 15 من سورة النساء)، ويأتي بعد ذلك الحبس في البيت (الآية 15 من سورة النساء)، ثم يأتي بعده حكم الجلد (الآية 2 من سورة النور). أما حكم الرجم الصادر عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل واقعا في النقاش عن توثيقه من حيث صحة الحديث، لاسيما إذا بحثنا عن العلاقة بين حكم الرجم وبين الآية 25 من سورة النساء والآية 30 من سورة الأحزاب. وهكذا ظهر أن الفقهاء كذلك يسعون إلى جعل قاعدة النسخ للآيات القرآنية معقولة بجانب تطبيق النظرية التدريجية.

دل تعيين العقوبة السابق على وجود الاختلاف في القضاء الذي قرره رسول الله على الزاني. فقد قضى رسول الله حكما مع الإهتمام بالأحوال والأمور التي تتعلق بالجناية، إما من ناحية مادتها وإما من ناحية فاعلها. هنا يصلح الإستنباط أن رسول الله اجتهد في كل قراره لقاء الحكم على الجاني حتى تتحقق العدالة في الأمة.

ويليه التحويل في جناية السرقة. ذكر في القرآن (سورة المائدة الآية 38) أن السارق تحل عليه عقوبة قطع اليد. ولكن الواقع أن رسول الله قد لا يطبق العقوبة حيث وجد فردا يسرق الفواكه وأكلها في مكان السرقة لم يطلب منه إلا أن يستبدل ثمن الفواكه المأكولة، بل سبق لرسول الله أن يعفو عن السارق الذي أكل الفواكه المسروقة في مكان السرقة لأن صاحبها أخلص بها.<sup>24</sup> وسبق لعمر بن الخطاب، عندما تولى منصب الخليفة، أن يمحو الحكم بقطع اليد للسارق عند مصيبة الحرمان والجوعان.<sup>25</sup> وما كان عمر ليخون حكم الله، ولكنه قدر على فهم الوح الجوهري من الشريعة الإسلامية حسب سياق الزمان والأحوال.

<sup>24</sup> أبو يوسف، الرد على سيار الأوزاعي، (مصر: دار القلم، 1357 هـ)، ص. 50.

<sup>25</sup> ابن القيم، إعلام الموقعين رب العالمين، (بيروت: دار الفكر، 1997)، الجزء الثالث، ص. 22. صبحي محمساني، فلسفة التشريع في الإسلام، (مصر: دار القلم، 1945)، ص. 167.

وكذلك جرى التحويل في جناية القتل عند الإسلام حيث أن الأصل هو إجراء القصاص أو الديات،<sup>26</sup> وقد تُعتبر بأنها صورة من أخذ الثأر. وجرى تطبيق القصاص أو الديات<sup>27</sup> تابعا لمفهوم التوازن والعدالة حيث يمكن أن يتحول القصاص إلى الدية، أو تتحول الدية إلى العفو والإصلاح، ومتى حصل القضاء على العفو والإصلاح انتهى أمر الحكم وتحقق العفو على الجاني.

### مكانة الشريعة الإسلامية في نظام القانون الوطني

إن القانون الإندونيسي كما في الدول المختلفة التي تضم فيها الدول الغربية تحتاج إلى مصادر القوانين. وذلك في إطار صياغة القانون الوطني وإنشائه يحتاج إلى الاعتراف بالمصادر المحلية بإندونيسيا كما يحتاج أيضا إلى استخدام المصادر الخارجية أو المصادر القانونية العالمية في أوضاع مختلفة. والمصادر المنتقة من القانون الإندونيسي هي القوانين الغربية المنتقة من أوروبا القارية والقوانين القومية المختلفة والأحكام الدينية بإندونيسيا.<sup>28</sup>

وقد تم تنفيذ هذه الصياغة للقانون الوطني في مدة طويلة حيث قامت الخطوط العريضة للسياسة الدولية بإنشاء القانون ومحاولة توجيهه إلى تكوين القانون

<sup>26</sup> القصاص هو تطبيق شبه المعاملة الجنائية على الجاني، مثال ذلك أن القتل بالقتل والعين بالعين والأنف بالأنف، الجرجاني، التعريفات (بيروت: دار الفكر، بدون سنة)، ص. 173. والدية هي تعويض بمبلغ معين من الأموال يقدمها الجاني للمجنى عليه أو لولي المقتول عن طريق قرار القاضي، السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، (بيروت: دار الفكر، 1972)، ص. 107.

<sup>27</sup> الديات أنواع: (أ) دية للقتل العمد، (ب) دية للقتل شبه العمد، (ج) دية للقتل الخطأ، (د) دية للجرح العمد، (هـ) دية للجرح الخطأ. تجرى الدية على جناية القتل أو الجرح بطريقة تعويض مبلغ معين من الأموال للمجنى عليه أو لولي المقتول. وهذا النوع من الجريمة معروف في الجنايات الغربية بمصطلح جناية الجسد والنفس. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي..... الجزء الأول، ص. 149-153.

<sup>28</sup> A. Qodri Azizy, *Hukum Nasional: Eklektisisme Hukum Islam dan hukum Umum* (Jakarta: Teraju, 2004), pp. 137-138.

الوطني من سنة 1973 حتى سنة 1998 . وبينت الخطوط العريضة للسياسة الدولية (GBHN) سنة 1999 كنتيجة عصر الإصلاح عن ترتيب نظام القانون الوطني. ومن بياناتها التنظيم لنظام الوطني الشامل والمتكامل باعتراف الأحكام الدينية والقوانين القومية واحترامها مع تجديد القوانين التي يرثها الاستعمارية. ويفهم من بيانات الخطوط العريضة للسياسة الدولية (GBHN) أن إنشاء القانون الوطني بشكل عام يأتي من (1) الأحكام الدينية و(2) القوانين القومية و(3) القوانين الأجنبية، وبخاصة القوانين الغربية.<sup>29</sup>

إن الشريعة الإسلامية تكون مصدرا للقوانين الوطنية والقوانين الغربية والقوانين القومية. وهذا لا يعني أنها تصبح القوانين الرسمية حتما بشكلها الخاص، إلا إذا كانت وظيفتها لخدمة القوانين الجارية (ولا يكون تنفيذها في صيغة الأمر) كوعي في الحياة اليومية. ويعني هنا أن الأحكام الإسلامية لا بد لها من شأنها أن تكون مصدرا للقوانين المادية، وبعبارة أخرى أنها تكون مادة لمصدر القوانين الرسمية.<sup>30</sup> فمن الجدير هنا تقديم الأمور الآتية توضيحا لهذه المسألة، وهي أن مصادر القوانين تنقسم إلى قسمين، هما مصادر القوانين المادية ومصادر القوانين الرسمية. فمصادر القوانين المادية هي المواد القانونية التي لم يكن لها نمط معين ولم تعمل، ولكنها يمكن أن تكون مواد القوانين بنمط خاص لتكون عاملة. وأما مصادر القوانين الرسمية فهي المواد القانونية التي يكون لها نمط معين وتعمل ما يلزمها بوصفها قوانين. فمن مصادر القوانين الرسمية هي القانون المادي الذي يتكون من القوانين المنظمة مرتبة. وفيما عدا ذلك، هناك قوانين رسمية (لها نمط معين) التي تضم للقوانين المادية، أي أنها تكون من قوانين التي لها نمط ومنزلة مرتبة معينة لكل.<sup>31</sup> وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال القائمة التالية:

<sup>29</sup> نفس المرجع ، ص. 208

<sup>30</sup> Mahfud, *Perdebatan*, pp. 240-241.

<sup>31</sup> نفس المرجع ، ص. 208

| القوانين (بمعناها المادية)   | مصادر القوانين الرسمية  | مصادر القوانين المادية  |
|--|---|-------------------------|
| القوانين الأساسية (الدستور<br>الوطني)  | القوانين بمعناها المادية<br>فلسفة التشريع   | التاريخية<br>الاجتماعية |
| القوانين/ القوانين من الحكومة<br>بديلا عن الدستور الوطني<br>القوانين من الحكومة<br>قوانين من رئيس الجمهورية<br>القوانين للولايات<br>القوانين للمحافظات<br>القوانين للمناطق<br>القوانين للقرى | اتفاقية   | الفلسفية                |
| هذه القوانين مركبة مرتبة تدل<br>على المنزلة والقوة لها في<br>التنفيذ. ونتيجة هذا التركيب<br>بطلان القوانين إن كانت<br>المضمونات مخالفة للقوانين<br>الأعلى مرتبة.                             | تشتمل مصادر القوانين<br>المادية على القيم الدينية والقيم<br>القومية والقيم الاقتصادية<br>والقيم الثقافية والقيم<br>الانترولوجية. والأحكام<br>الإسلامية من تضم من<br>مصادر القوانين المادية وم<br>يكن لها نمط معين ولم تتركب<br>مرتبة. |                         |

مما سبق بيانه يستفاد أن نظام القانون الوطني هو نظام قانوني لا تعتمد على دين معين فحسب، بل يطرح مكانا للديانات الموجودة في إندونيسيا في أن يكون مصدر القوانين أو يمنح المواد للقانون الوطني. فبهذا كانت الأحكام الإسلامية

مصادرا للقوانين المادية (مصدر المواد للقوانين) من غير أن تكون مصادر القوانين الرسمية (في نمط معين عند القوانين).<sup>32</sup>

### سياق القوانين الجنائية الإسلامية بإندونيسيا

إن التحول للقوانين الجنائية الإسلامية بإندونيسيا لا بد من أن يجري عن طريق موضوعية الأحكام الإسلامية، وهي في أمر كيفية التطبيق للقوانين الجنائية الإسلامية في الحياة الاجتماعية والشعبية والوطنية على وجه موضوعي لا تميز بين القبائل والثقافات والفئات والأديان. وكان في إجراء موضوعية الأحكام الإسلامية يجب أن يكون فيها حل في تكوين القيم الشريعة الإسلامية قيما مجملة شمولية لا يقبلها المسلمون فحسب، بل يقبلها أيضا الأمم الأخرى غير المسلمين دون أن يكون أي جدال في القيم المذكورة.

فمن اللوازم أن تتسق القوانين للجناية الإسلامية بإندونيسيا في العناصر الموضوعية حتى يقبلها كل من يسمى بشعب الإندونيسي.<sup>33</sup> فبإمكانها أن تكون القوانين للجناية الإسلامية بهذه الموضوعية منفذة ومجيبة ومحلة للمشاكل المادية والواقعية في القوانين الجنائية في المجتمع الإندونيسي. وكانت النظرية الموضوعية للقوانين السابق ذكرها تعد من المحاولات مادية القوانين الجنائية الإسلامية بإندونيسيا، وهي أن القوانين الموجودة يعترفها وينفذها المجتمع الإندونيسي وتضم للقوانين الجنائية الإسلامية من شأنها أن تصبح قوانين مادية إيجابية دون أي إجراء وتشكيل وتشريع.

إن التطبيق للقوانين الجنائية الإسلامية بإندونيسيا يلزم أن يعتني بنظام القانون الوطني الإندونيسي، وهو نظام قانوني مطبق في إندونيسيا يشتمل على جميع عناصر القانون: وهي المحتويات والتراكيب والثقافات والوسائل والقرارات القانونية

<sup>32</sup> نفس المرجع، ص. 242.

<sup>33</sup> Kuntowijoyo, *Identitas Politik Umat Islam* (Bandung: Mizan, 1997), pp. 70-71.

وكل أجزاء العناصر.<sup>34</sup> فيجدر بكل من له مسؤولية تقدير نظام القانون الوطني في إنشاء القانون بإندونيسيا علما بأن إندونيسيا دولة قومية دينية ( *religious nation* ) *state*) تجعل الدين أساسا روحيا وأخلاقيا ومصادر القوانين المادية في القيام بتنفيذ الأمور الدولية.

إن الدولة تقوم على أساس المبادئ الخمسة (Pancasila) حيث تتبع أربع خطوات أساسية تجذب الناس اعتنائهم الرئيسي بها في تنظيم القانون الوطني، وهي : الأولى، أن يكون القانون الوطني كفيلا للوحدة الوطنية. ولذلك، لا يجوز أن يكون أي قانون يقوم على التمييز مؤسسا على الربط التقليدي كما أن يكون على تهديد انحلال الشعوب. الثانية، أن القانون الوطني يجب أن يكون على أسس ديمقراطية ونومقرطية تتأسس على حكم وحصافات. الثالثة، أن القانون لا بد له من التشجيع لتحقيق العدالة الاجتماعية. الرابعة، أن القانون لا بد له من التقدير للتعهد، أي ليس هناك أي قانون شائع عام يقوم على دين معين، ففي الدولة التي تؤسس على المبادئ الخمسة تلازم القوانين الضامنة للتسامح بين المتدينين والمتمدين.<sup>35</sup>

كان الكفاح للمسلمين الإندونيسيين في القيام بالمبدأ الدولي والحكم الإسلامي قد وصل إلى أمد بعيد ونتيجته هو التفاهم (*modus vivendi*) في شكل الدولة البانتجاسيلية (المؤسسة على المبادئ الخمسة). فالكفاح الذي قام به المسلمون امتثالا لأوامر الله واجتبابا لنواهيه فإنهم لا يبنون الدولة الإسلامية وإنما يكونون المجتمع الإسلامي الذين يخضعون للقوانين. وكان بعد الكفاح تبنى الجمهورية الإندونيسية دستوريا على أساس المبادئ الخمسة نهائيا. إذا كنا لا نقدر على وضع الإسلام في موضعه الرسمي في مجال الحكم، فيجدر بنا محاولة إجراءات المواد الإسلامية وتعاليمها.

<sup>34</sup> Moh. Mahfud, *Membangun Politik Hukum, Menegakkan Konstitusi* (Jakarta: LP3ES, 2006), p. 2021; Mahfud, *Perdebatan*, pp. 239-240.

<sup>35</sup> نفس المرجع.

إن القيم المادية للتعاليم الإسلامية يمكن أن تقام وتنفذ في حين لا يحتمل تأكيداً أن ترفضها فئة أخرى لكونها مجملة، وهي القيام بالعدالة وتحقيق القانون وإشياء الديمقراطية وتكوين الرئاسة العادلة وحماية الحقوق الإنسانية وتضمين الوحدة والتسامح بين المجتمع. والقيم التي سبق ذكرها من الممكن أن تكون مصادر الأحكام والعلاقة الانتقائية بين مصادر الأحكام الأخرى لتحقيق القانون الوطني. وبذلك تسمى الأحكام الإسلامية مؤسسة على المبادئ الخمسة (Pancasila).<sup>36</sup>

إن التحول للأحكام الجنائية الإسلامية بإندونيسيا تم تنفيذه بتغيير القيم للأحكام الجنائية في القرآن إلى اللغة القانونية. وهذا يعني أن الأفعال التي تعد جرائم في القرآن تضمنها القرآن إلى الجريمة الجنائية وفاعلها لا بد له من أن يكون مسؤولاً جنائياً. فالزنا كجريمة فقد قرره القرآن في أمر الجريمة الجنائية والجنائية نفسها (سورة الإسراء، الآية: 32 وسورة النور، الآية: 2). وجريمة الزنا في مجال القانون الجنائي الإندونيسي يسمى "بالجريمة الجنائية في الزنا" وفاعلها يمكن أن يحكم كما قد قرره في كتاب القانون الجنائي، فصل 284.<sup>37</sup> والقذف كجريمة فقد

<sup>36</sup> Mahfud, *Perdebatan*, pp. 243-244.

<sup>37</sup> إن كتاب القانون الجنائي فصل 284 يعتبر أن فيه جريمة شكوية لا يمكن أن يحكم إلا إذا لم يكن أي شكوى لدى أحد يعتني من الخسران (من كل الزوج أو الزوجة الخائن للزوج). وهذا الرأي يختلف عما أثبتته المبادئ الأساسية لمقاصد الشريعة. والمحاولة إلى إسهام التفكير في الأحكام الجنائية الإسلامية قد بلغت إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه. وقد تم التخطيط لجريمة الزنا في التخطيط للقوانين لكتاب القانون الجنائي 2008 الباب 16 عن الجريمة الجنائية. ويقع هذا في جزؤ الرابع من الزنا وأعمال الفاحشة، فصل 485: يجزى لفعل الزنا، بالسجن خمسة سنوات على الأقل: (1) الرجل الذي يقع في عقد النكاح يقوم بالجماع بإمرة ما ليست زوجته؛ (2) المرأة التي تقع في عقد النكاح تقوم بالجماع برجل ما ليس زوجها؛ (3) الرجل الذي لا يقع في عقد النكاح يقوم بالجماع بإمرة مع أنها في عقد النكاح؛ (4) المرأة التي لا تقع في عقد النكاح تقوم بالجماع برجل مع أنه في عقد النكاح؛ (5) وكل رجل ومراة لا يقعا في عقد النكاح حيث يقومان بالجماع.

قرره القرآن في سورة النور، الآية: 4. وقد أثبت ذلك في كتاب القانون الجنائي من القانون الإيجابي بجريمة القذف ومجرمه أو فاعله يمكن أن يحكم كما قد قرره القرار في فصل 310 من كتاب القانون الجنائي. وكانت جريمة السرقة التي أثبتتها القرآن في سورة المائدة، الآية: 38 يثبتها القانون الإيجابي في كتاب القانون الجنائي من جريمة السرقة، كما كانت جريمة الهراية التي أثبتها القرآن في سورة المائدة، الآية: 33 يثبتها القانون الإيجابي في كتاب القانون الجنائي من جريمة السرقة بالشديدة، بل يضمن القانون الآخر كجريمة جنائية "إرهابية" كما قد أثبتتها القانون رقم 15 سنة 2033 عن التقرير. وأصبحت القوانين من الحكومة بديلا عن الدستور الوطني رقم 1 سنة 2020 عن القضاء على الجريمة الجنائية الإرهابية قوانين حكومية.<sup>38</sup> البغي كجريمة قد قرره القرآن في سورة الحجرات، الآية: 9. وقد أثبت ذلك في كتاب القانون الجنائي من القانون الإيجابي بجريمة القذف كم قد قرره فصل 104<sup>39</sup> كتاب القانون الجنائي و107.<sup>40</sup> والردة كجريمة كما قررها القرآن في سورة البقرة، الآية: 217 تعد من عدم الاستقامة في الدين. ويضم كتاب القانون

<sup>38</sup> القانون الفصل 6 رقم 15 سنة 2003 بين "أن كل من بعدد يقوم بجريمة أو بهتديد الجريمة تؤدي إلى الأوضاع المدهشة أو المخيفة نحو أحد موسعا أو تؤدي إلى العديد من الجرحى الجماعية، وهي عن طريق أخذ الاستقلال قهرا أو ضياع الأنفس والأموال أو تؤدي إلى الفساد أو الخراب نحو الأمانة الاستراتيجية أو البيئات أو التسهيلات العامة أو التسهيلات العالمية، ويجزى لفاعلها عقوبة الإعدام أو يسجن طول الحياة أربع سنوات على الأقل.

<sup>39</sup> فصل 104 من كتاب القانون الجنائي قال أن المكر الذي يقوم به أحد قصدا لقتل رئيس الجمهورية الجالس في منصبه العالي أو قصدا لجعل رئيس الجمهورية غير قادر على استيلاء الحكومة سوف يجزى بعقوبة الإعدام أو بالسجن طول الحياة أو بالسجن طوال عشرين سنة.

<sup>40</sup> فصل 107 الآية 1، من كتاب القانون الجنائي قال أن المكر الذي يقوم به أحد قصدا لاعتزال الحكومة من منصبه سوف يجزى بالسجن طول خمسة عشر سنة. وفصل 107 الآية 2، من كتاب القانون الجنائي قال أن الرئيس أو منظم المكر المقصود في الآية الأولى سوف يجزى بالسجن طول حياته أو بالسجن طوال عشرين سنة.

الجناي<sup>41</sup> في الجريمة الجنائية وقد أثبتت في القانون للحكومة رقم PNPS/1965/42 عن دفاع التعسف والقتف عن الدين.

وهكذا في قصاص الديات من الجريمة أنه قد قرره القرآن في سورة البقرة، الآية: 178-179. ويعد هذه الجريمة القانون الإيجابي كجريمة تجاه نفوس الإنسان المقرر في فصل 338-350 في كتاب القانون الجنائي. على الرغم من أنها لا تدون في التخطيط للقوانين كتاب القانون الجنائي الذي يقول أن فاعل القتل يمكن أن يجزى بالقصاص، ولكن عوبة الإعدام مشهورة في إندونيسيا كاختيار نهائي (العقاب الخاص أو الاستثنائي). وهذا المبدأ يضم في اندماج القاعدة "مقاصد الشريعة"، أي أن القصد للحكم هو تحقيق المصلحة لجميع الأمم.<sup>43</sup>

كانت المحاولة لخطط القانون عن كتاب القانون الجنائي في إطار التجديد لأحكام الجناية الإسلامية بإندونيسيا قد وصلت إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه. والخطط تتمكن من قبول القيم للأحكام الإسلامية ومحاولة دخولها في مجال القوانين في إندونيسيا. فمحاولة توحيد الأحكام الجنائية الإسلامية في تكوين القوانين الوطنية في فترة التطبيق جوهريا كجريمة الزنا والقتف والسرقه والهرابة

<sup>41</sup> فصل 156 أ ، من كتاب القانون الجنائي قال أن من يقوم بإبداء شعوره عمد أو يقوم بالأعمال التالية: (1) كان العمل للخصومة والتعسف أو القذف نحو دين معين في إندونيسيا؛ (2) بقصد أن لا يعتنق الناس ديننا ما تنتسب إلى التوحيد. سوف يسجن بالسجن طوال خمسة سنوات.

<sup>42</sup> فصل 1 من القوانين رقم PNPS /1965/ 1 قال أن كل إنسان يحرم عليه عمدا في الأمكنة العامة أي يقص ويحث أو يحاول أن يبحث عن الموافقة العامة للقيام بالتفسير عن دين معين بإندونيسيا أو القيام بالأنشطة الدينية التي تشبه الأنشطة الدينية لدين معين. وتلك الأنشطة وعملية التفسير تختلف عن الأسس للتعاليم الدينية.

<sup>43</sup> Muhammad Khalid Mas'ud, *Filsafat Hukum Islam dan Perubahan Sosial* (Surabaya: Al-Ikhlās, 1995), p. 225.

والبغي والردة وقصاص الديات تعد من الأعمال المختلفة عن مبادئ الإسلام وأخلاقها وأنها تعد من جرائم وفاعلها يلزم أن يهدد بالعقاب.<sup>44</sup> فبناء على ما قد سبق من البيان عن الجرائم فإنها تعد من الجناية في الأحكام الجنائية بإندونيسيا مع وجوب العقاب لفاعله، لذا، ترى الباحثة في هذه الإجراءات إلى أنها محاولة استراتيجية لإجازة الأحكام الإسلامية التي تتدرج وتسير على القاعدة التالية: "ما لا يدرك كله لا يترك كله".<sup>45</sup>

### خاتمة

إن التحول للأحكام الإسلامية للجناية هو التحول في تطبيق الجريمة الجنائية ومسؤولية الجناية والقرار عن الجناية من أجل دينامية الزمن والاجتماع. ويقع نمط من أنماط التحول لأحكام الجناية الإسلامية لوجود العلاقة بين الأحكام الأصلية، وهي وجود النهي عن القيام بالجرائم، والأحكام المؤبدة، وهي العقاب لمن يرتكبها أو يفعلها.

كانت سياقة أحكام الجناية الإسلامية بإندونيسيا تنظر إلى نمط موضوعية الحكم، وهو جعل أحكام الجناية الإسلامية موضوعية حتى يقدر كل المجتمع بأسرهم على قبولها من غير أن تميز بين القبائل والعادات والثقافات والأديان. فموضوعية أحكام الجناية الإسلامية بإندونيسيا تكون أساسا، بالإضافة إلى الأحكام الإسلامية التي تكون رسميا مصادر القوانين الوطنية مع تكوينها أساسا للقوانين الوطنية حيث تعددت المجتمعات بتقديم القيم العالمية إليهم، كقيم العدالة والمساواة

---

<sup>44</sup> Arskal Salim, "Politik Hukum Pidana Islam di Indonesia: Eksistensi Historis, Kontribusi Fungsional dan Prospek Masa Depan," *Pidana Islam di Indonesia: Peluang Prospek dan Tantangan* (Jakarta: Pustaka Firdaus, 2001), p. 259.

<sup>45</sup> Abd al-Hamid Hakiem, *Mabadi' Annawāyib: Ushūl al-Fiqh wa al-Qawā'id al-Fiqhiyyah*, (Jakarta: Maktabah Sa'adiyyah Putra, n.d.), p. 44; Djazuli, *Kaidah-kaidah Fikih* (Jakarta: Pranada Media, 2006), p. 98; Abdurahman Asy-Syuyub, *al-Asybah wa an-Nazā'ir fi al-Furūq* (Beirut: Dar al-Fikr, n.d.), p. 269.

في الأحكام مما يترتب عليها قبولها كل المواطنين دون أي تفكير في أصول القيم.

كان شكل التحول لأحكام الجناية الإسلامية بإندونيسيا يرجع إلى مقاصد الشريعة، وهي كون الأحكام في العدالة والتوازن بين الجرائم والعقوبات، وبين الجرحى والفاعلين. وقد سجل التحول لأحكام الجناية الإسلامية في المجال الإندونيسي في صيغة الحكم، وهي العمل الذي يعتبر جريمة في القرآن مع اعتبار القانون جريمة جنائية وفاعلها يلزم بأن يعاقب على فعله. []

### المراجع

- الجرجاني. *التعريفات*. مصر: شركة مكتبة مصطفى الباب الحلبي وأولاده، 1938  
 زرقاء، مصطفى. *الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد*. دمشق: مطبعة طرفين، 1965.  
 سابق، السيد. *فقه السنة، الجزء الثاني*. (بيروت: دار الفكر، 1992  
 عودة، عبد القادس. *التشريع الجنائي الإسلامي*. بيروت: دار الفكر، 1963  
 القيم، ابن. *إعلام الموقعين رب العالمين*. بيروت: دار الفكر، 1997  
 الماوردي. *الأحكام السلطانية*. مصر: مصطفى الباب الحلبي وأولاده، 1973  
 محمساني، صبحي. *فلسفة التشريع في الإسلام*. مصر: دار القلم، 1945.  
 يوسف، أبو. *الرد على سيار الأوزاعي*. مصر: دار القلم، 1357.  
 Ash-Shiddieqy, T.M. Hasbi. *Syari'at Islam Menjawab Tantangan Zaman*. Jakarta: Bulan Bintang, 1966.  
 Asy-Syuyūb, Abdurahman. *al-Asybaḥ wa an-Naḥḥir fī al-Furūḥ*. Beirut: Dar al-Fikr, n.d.  
 Azizy, A. Qodri. *Hukum Nasional: Eklektisisme Hukum Islam dan hukum Umum*. Jakarta: Teraju, 2004.  
 ----- . *Hukum Nasional: Eklektisisme Hukum Islam dan Hukum Umum*.

- Jakarta: Penerbit Teraju, 2004.
- Djazuli, *Kaidah-kaidah Fikih*. Jakarta: Pranada Media, 2006.
- Effendi, Satria. "Kejahatan dalam Harta dalam Perspektif Hukum Islam" *Hukum Pidana Islam di Indonesia: Peluang, Prospek dan Tantangan*. Jakarta: Pustaka Firdaus, 2001.
- Hakim, Abd al-Hamid. *Mabadi' Anwalyyah: Usul al-Fiqh wa al-Qawa'id al-Fiqhiyyah*. Jakarta; Maktabah Sa'adiyyah Putra, n.d.
- Hanafi, Ahmad. *Asas-asas Hukum Pidana Islam*. Jakarta: Bulan Bintang, 1976.
- Hazairin, *Tujuh Serangkai tentang Hukum*. Jakarta: Bina Aksara, 1981.
- Ka'bah Rifyal and Bustami Sa'id. *Reaktualisasi Ajaran Islam; Pembaharuan Agama Visi Modernis dan Pembaharuan Agama Visi Salaf*. Jakarta: Minaret, 1987.
- Khalid Mas'ud, Muhammad. *Filsafat Hukum Islam dan Perubahan Sosial*. Surabaya: Al-Ikhlas, 1995.
- Kuntowijoyo. *Identitas Politik Umat Islam*. Bandung: Mizan, 1997.
- Mahfud, Moh. *Hukum dan Pilar-pilar Demokrasi*. Yogyakarta: Gama Media, 1999.
- . *Membangun Politik Hukum, Menegakkan Konstitusi*. Jakarta: LP3ES, 2006
- . *Perdebatan Hukum Tata Negara Pasca Amandemen Konstitusi*. Jakarta: LP3ES, 2007.
- Minhaji, Akh. "Perubahan Sosial dalam Perspektif Sejarah Hukum Islam; Kerangka Metodologi." *Jurnal Dinamika; Dialektika Peradaban Islama*, July 2003,.
- . "Tradisi Ijtihad dalam Islam, Dulu, Kini dan Masa Mendatang." *Jurnal Hukum*, June 2001.
- . "Tradisi Ishlah dan Tajdidi dalam Hukum Islam." *Jurnal Profetika*.
- Munajat, Makhrus. *Dekonstruksi Hukum Pidana Islam*. Yogyakarta:

- Logung Pustaka, 2004.
- Munawir, Ahmad Warson. *Kamus Arab-Indonesia*. Yogyakarta: PP. Al-Munawir, 1988.
- Paydar, Monouchehr. *Aspects of Islamic State Religious Norms and Political Realities*. Yogyakarta: Fajar Pustaka Baru, 2003.
- Salim, Arskal. "Politik Hukum Pidana Islam di Indonesia: Eksistensi Historis, Kontribusi Fungsional dan Prospek Masa Depan." *Pidana Islam di Indonesia: Peluang Prospek dan Tantangan*. Jakarta: Pustaka Firdaus, 2001.
- Setiawan, Nurkholis, et. al. "Kontribusi Hukum Pidana Islam dalam Pembentukan Hukum Nasional; Penelusuran, Pemetaan, dan Pengujian Respon serta Pemikiran Majelis Mujahidin Indonesia (MMI), Hizbut Tahrir Indonesia (HTI), Front Pembela Islam (FPI), Majelis Ulama Indonesia (MUI), Muhammadiyah, Nahdlatul Ulama (NU), Persatuan Islam (Persis), Jaringan Islam Liberal (JIL), dan Kelompok Post-Tradisional terhadap RUU KUHP Tahun 2004]". Jakarta: LIPI, 2006.
- Sjadzali, Munawir. *Polemik Reaktulisasi Ajaran Islam*. Jakarta: Pustaka Panjimas, 1988.
- Wahyudi, Yudian. *Is Islamic Law Secular?: A Critical Study of Hasan Hanafi's Legal Philosophy*. Yogyakarta: Nawesea, 2005.